

كلمة المديرين

في أحيان متقاربة، يبعث لنا الواقع بإشارات خذير حول المستقبل. وبدورنا نحن -حاملين هموم المستقبل- لا نألو جهداً في استيعاب هذه الإشارات، وتحليلها ووصلها بسلسلة الإشارات السابقة بغية تمييز كينونة النزعات والاتجاهات. ونحن نعي تماماً أنه لا تكفي الإشارة إلى وجود الظواهر والنزعات ودراستها وتحليلها. بل نمة واجب في العمل المثابر والدؤوب بغية التأثير على الواقع وتغييره صوب الأفضل.

في الفترة الأخيرة، يوقر لنا الواقع -بوتيرة عالية- تشكيلة من الأحداث الصعبة التي تنتهك مكانة الجمهور العربي الفلسطيني في إسرائيل. وتمسّ بالمساواة بين عموم المواطنين -يهوداً وعرباً-، وتلحق الأذى بمنظومة العلاقات بين المجموعتين القوميّتين -العربيّة واليهوديّة- اللتين تعيشان في إسرائيل. هذه الأحداث هي إشارات واضحة إلى احتدام قد يحصل مستقبلاً.

لا يمكن، في إطار هذه التوطئة، الإشارة إلى مجمل الأحداث. لكن يبقى من المدير التذكير بأبرزها. بدءاً من تأثير الحرب في غزّة على منظومة العلاقات بين اليهود والعرب، مروراً بنزع الشرعيّة عن المواطنين العرب الذين احتجّوا ضدّ الحرب، وصولاً إلى المعركة الانتخابيّة للكنيست الثامن عشر. وما ترتّب عنها من نتائج وإسقاطات آتية.

في كلّ ما يتعلّق بالمواطنين العرب، تميّزت المعركة الانتخابيّة الأخيرة بنزعتين خطيرتين: محاولة شطب أخرى للأحزاب العربيّة، وتعاضم قوّة حزب "يسرائيل بيتينو" وفكره وعقيدته، وشكّل شطب الحزبين العربيّين -التجمّع الوطني الديمقراطيّ والقائمة العربيّة الموحّدة - الحركة العربيّة للتغيير محاولة أخرى يقوم بها الكنيست للحيلولة دون مشاركة الأحزاب العربيّة في الانتخابات. يمسّ هذا الشطب مبادئ الأساس للنظام الديمقراطيّ، وينتهك حقّ المواطنين في انتخاب ممثليهم. ويشير إلى طغيان الأغلبيّة. نحن من جهتنا نعتبر محاولات الشطب المتكرّرة سيرورة تبعث على القلق وتهدّد العلاقات بين المواطنين العرب والدولة. ونؤمن بأنّ من شأن شطب هذه الأحزاب أن يؤدّي إلى تصعيد خطير في منظومة العلاقات هذه.

بالإضافة إلى ذلك، تميّزت المعركة الانتخابيّة بفرض التهديد على مواطنة المواطنين العرب وحقوقهم. تجسّدت هذه النزعة في الدعاية الانتخابيّة لحزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيدور ليرمان. حرّضت هذه الحملة الدعائية على المواطنين العرب، وهدّدت بسحب مواظنتهم بطرق مختلفة. اشتراط حزب "يسرائيل بيتينو" المواطنة بالتعبير عن الولاء؛ وهو إجراء يناسب الأنظمة الظلاميّة، ويتعارض تمام التعارض مع مفهوم المواطنة كحقّ أساسي. ومن دواعي الأسى حصول هذا التيّار الديماجوجيّ على الكثير من المؤيدين في صفوف المصوّتين. الأمر الذي حول "يسرائيل بيتينو" إلى الحزب الثالث حجماً من حيث التمثيل في الكنيست، والحزب الثاني حجماً في الائتلاف الحكومي. في الفترة الأخيرة، تلقينا تأكيداً على الخطر الكامن في عقيدة هذا الحزب من خلال مجموعة من مشاريع القوانين والتصريحات والأنشطة التي اتّخذها أعضاؤه. نورد منها -على سبيل المثال- مشروع قانون اقترحه عضو الكنيست أليكس ميلر يحظر إحياء ذكرى النكبة الفلسطينيّة. صادقت عليه اللجنة الوزاريّة لشؤون التشريع، وفي ما بعد صادقت عليه الكنيست بصيغة مختلفة. ومن أمثلة ذلك

مشروع القانون الذي قدمه عضو الكنيست دافيد روتيم، الذي يوجب سبطلب من المواطنين العرب الإعلان عن ولائهم لدولة إسرائيل دولةً يهوديةً وصهيونيةً. أفضي مشروع القانون مؤقَّتاً عن جدول عمل الحكومة على ضوء الضغوط الجماهيرية والانتقادات الدولية.

من دواعي الأسى كذلك استغلال بعض الوزراء الحكوميين لمناصبهم ووظائفهم بغية تطوير سياسة تمييزية، وإطلاقهم تصريحات عنصرية ضدَّ المواطنين العرب. في هذه الأيام، يوقر لنا هؤلاء سبلاً من التصريحات العنصرية التي لا تقتصر على المجموعات الهامشية، على سبيل المثال، قرّر وزير المواصلات يسرائيل كاتس في الفترة الأخيرة عبْرنة أسماء المدن المُنبئة على لافتات الشوارع. كذلك في الفترة الأخيرة، صرّح وزير البناء والإسكان (أريئيل ألياس) بضرورة "إيقاف التفشّي العربي في وادي عارة". أما وزير التربية والتعليم (جدعون ساعار)، فقد قرّر إخراج مصطلح "الكنبة" من مناهج التعليم في المدارس العربية.

بعيداً انتهاء الانتخابات، دخل باروخ مارزيل وإيتمار بن جفير على رأس مجموعة من اليمين المتطرّف إلى مدينة أم الفحم بغية تهريب سكّان المدينة والتحرّيز ضدهم واستفزازهم. هذه الخطوة تسببت في صدامات خطيرة بين قوّات الشرطة والمواطنين العرب الذين خرجوا للاحتجاج على زيارة الكراهية والعنصرية. يجدر بالإشارة كذلك أنّ مجموعة من المواطنين اليهود قد قدموا إلى أم الفحم، معبرين عن تضامنهم مع سكّان المدينة. واصل باروخ مارزيل وبن جفير وزمرتهم جولات الكراهية والعداية حين دخلوا إلى مدينة رهط في الجنوب. سبقت هذه الاستفزازات أحداث أكتوبر عام 2008 في مدينة عكا والمواجهات العنيفة التي حصلت بين المواطنين العرب واليهود في المدينة، والتي ذكرنا مرّة أخرى بهشاشة العلاقات بين المواطنين اليهود والعرب، ولا سيّما في المدن المختلطة. توضح هذه الأحداث أهميّة المعالجة الفورية لحالة المجتمعات العربية التي تعيش في هذه المدن.

على الرغم من التوتّر المتفاقم بين الشعبين واستمرار العنصرية والتمييز وغياب المساواة بين المواطنين اليهود والعرب، على الرغم من ذلك امتنعت الحكومة -في خطوطها الأساسية- عن التطرّق إلى سياساتها تجاه المواطنين العرب. هذا التجاهل يشجع فينا الكثير من القلق؛ إذ من الواضح أنّ على الحكومة قيادة عملية تصحيح فوريّ وواسع في سياساتها تجاه المواطنين العرب. ناشد الحكومة، على ضوء عجالة هذه القضية، إجراء الحوار المتواصل مع قيادات الجمهور العربي بغية فهم طموحات الجمهور العربيّ وحاجته إلى إشراكه في وضع السياسات، وذلك في إطار تحديد وتطبيق سياسة واسعة لتحقيق المساواة بين المواطنين اليهود والعرب.

تتعامل جمعيّة سيكوي مع الغايات التالية باعتبارها مواضيع ملتهبة تستوجب التدخّل الفوريّ:

العمل على رفع مستوى جهاز التعليم لدى المواطنين العرب، وذلك من خلال رصد الموارد المطلوبة؛ تنفيذ تغييرات هيكلية ومضمونية في مؤسسات التعليم العالي وإتاحتها للمواطنين العرب. بالإضافة إلى ذلك، على الحكومة منح السلطات المحليّة العربية مساعدات خاصة لبناء وإعادة ترميم البنى التحتية في البلدات العربية، والعمل على تعزيز الحكم المحليّ العربيّ، وتحسين رفاهية الفرد والمجتمع في المدن والقرى العربية، وتعبئة النقص في ميزانيات الرفاه للسلطات المحليّة.

من المواضيع الجوهرية الخلافية بين الدولة والمواطنين العرب مسألة الأراضي. يعاني المواطنون العرب من التمييز الصارخ والمتواصل في رصد "أراضي عامة". هذا التمييز يجعل ضائقة الأرض في المجتمع العربيّ تفاقم، وعليه تقع على عاتق الحكومة مسؤولية الاهتمام بأن تتوافر الأراضي العامّة للمواطنين العرب كما تتوافر للمواطنين اليهود، وضمان إشراك الجمهور العربيّ في إجراءات التخطيط ومراعاة احتياجاتها عند اتّخاذ هذه الإجراءات. حرّى بالحكومة أن توسّع مناطق نفوذ البلدات العربية ومنحها مزيداً من الأراضي العامّة بغية بناء أحياء سكنية جديدة؛ وأن تصادق على إقامة بلدات جديدة؛ وأن تشجّع البناء الشعبيّ للمحتاجين على نحو يلائم الطابع الثقافي للجمهور العربيّ؛ وأن توفّر التمييز الممارس تجاه المواطنين العرب في المدن المختلطة؛ وأن تعترف بالقرى

العربية غير المعترف بها في النقب وفق معايير عادلة ومتساوية. ندعو الحكومة أن تتحمّل المسؤولية عن ضائقة السكن في المجتمع العربيّ، وأن تستخدم جميع الوسائل المتاحة لديها لحلّ هذه الضائقة.

تصدّر المدن والقرى العربية قائمة البلدات المنكوبة بالبطالة، على ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية التي توسّع من دائرة البطالة. ينبغي على الحكومة تدعيم خلق أماكن عمل للمواطنين العرب، وإقامة المناطق الصناعية ومراكز التشغيل في البلدات العربية، وضمّ سلطات محليةّ عربية إلى المناطق الصناعية المناطقية القائمة، وإشراك المواطنين العرب في سلك الخدمة العامّة. تُلقى على عاتق الحكومة كذلك مسؤولية العمل على دمج المواطنين العرب في تلك الفروع التي يجري إقصاؤهم عنها إقصاءً فعلياً.

بالإضافة إلى الموارد المادية، ثمة حاجة إلى العمل على المستوى الرمزيّ. على الحكومة منح المواطنين العرب فرصة التعبير عن ثقافتهم العربية، وعليها ملقى واجب رصد الموارد المطلوبة لتحقيق هذا الأمر، عليها، من خلال مراسلاتها ونشراتها، أن تجعل العربية منعكسة لغّة رسمية في دولة إسرائيل. في موازاة ذلك، ينبغي على الحكومة وضع خطة شاملة لصدّ العنصرية والتحرّيز ضدّ المواطنين العرب وضد قيادة المجتمع العربي والعمل على تطبيق توصيات لجنة اور المتعلقة بحقوق المواطنين العرب. في هذا الصدد، ينبغي التذكير مرّة أخرى بعدم الموافقة على إغلاق الملقّات ضدّ أفراد الشرطة المتهمين بقتل 13 شاباً عربياً في أحداث أكتوبر عام 2000. نحن من جهتنا نعرب عن تأييد مطلب لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية بإقامة لجنة تحقيق حيادية، كي تحقّق تحقّقاً متعمّماً في مقتل المتظاهرين العرب.

اتّخذت حكومة إسرائيل التي أنهت عملها في آذار عام 2009 (والتي كانت برئاسة إيهود أولمرت)، اتّخذت جملة من القرارات الإيجابية، ونقّدت بعض الخطوات الإيجابية في كلّ ما يتعلّق بالمواطنين العرب، جدر الإشارة إلى التالية من بينها: قرار الحكومة المتعلّق بإتاحة خدمات الحكومة إتاحة فعّالة، والقرارات الحكومية المتعلّقة بضمان تطوير التمثيل اللائق للعرب في الوزارات الحكومية، على الصعيد التنفيذي، تمكن الإشارة إلى التقدّم المهمّ الذي طرأ على تحرير الخرائط الهيكلية للمدن والقرى العربية وإقامة "سلطة التطوير الاقتصادي للوسط العربيّ" في ديوان رئيس الحكومة، وتحويل الميزانيات إلى هذه السلطة، على الرغم من ذلك، لا يتعدى الأمر بضع خطوات أوليّة وشديدة المحدودية، مقادير التمييز ضدّ المجتمع العربيّ تُلزم الحكومة الحالية باتّخاذ خطوات دراماتيكية بغية مواجهة مسألة غياب المساواة، وعلى الرغم من عدم تطرّقها -في الخطوط الأساسية- إلى سياساتها تجاه المواطنين العرب، لم يفت الأوان لتقوم هذه الحكومة بتصحيح الوضع. على الحكومة التوجّه توجّهًا مباشرًا وجدياً إلى العمل الشامل والمخطّط والمُدْرَج في ميزانية، وعليها عدم تجاهل إشارات التحذير الواضحة.

سيكوي (وهي منظمّة مشتركة للمواطنين العرب واليهود) لا تكتفي بتحليل الواقع وكشفه؛ إنّها منظمّة تعمل على تغيير الواقع. نقوم بذلك من خلال تطبيق المشاريع المختلفة في مستويات ثلاثة: أمام الحكومة، في صفوف السلطة المحليّة، وفي صفوف الجمهور الواسع. هذه المبادرات تبتغي تدعيم سياسة متساوية، وخلق أطر عمل ثابتة وإقناع الجمهور للعمل على تحقيق المساواة والتعامل بجديّة مع قضية المساواة.

ليس من السهل العمل في الواقع الصعب الذي وُصف في ما سلف، بيد أنّنا نؤمن بإمكانية تغيير الواقع، ونحن مصمّمون على مواصلة العمل على خلق التغييرات الفعلية، وذلك انطلاقاً من التزامنا بمبادئ العدل والمساواة والحرية.

نعرض أمامكم مؤشّر المساواة الثالث، ثمره لعمل الكثيرين من طواقم العمل والخبراء، نتحدّث هنا عن مؤشّر مهنيّ يعتمد على طرائق بحث علمية، مؤشّر حرّ بمساعدة أفضل المهنيين في البلاد في مجالات البحث ذات الصلة.

موجز

من المؤشر الحالي، يتضح كذلك أنّ غياب المساواة بين اليهود والعرب أخذ بالتوسع. ما يعنيه الأمر هو أنّ تصريحات حكومات إسرائيل وأفعالها في العُقد الأخير لم تُترجم إلى تقليص (وإن كان طفيفاً) لعدم المساواة بين المواطنين العرب واليهود. ينبغي لهذه الحقيقة أن تقض مضاجعنا. يجدر التعامل مع معطيات المؤشر الخطيرة كإشارات تحذّر من النتائج الهدامة لسياسة الحكومة. التحليلات والمدارك التي يتضمنها هذا المؤشر تشكّل برنامجاً لتغيير هذه السياسات.

في هذا الصدد، نحّي طاقم عاملي سيكوي الذي عمل وساهم في بناء هذا المؤشر، ونشكر بخاصة الأئسة منار محمود، والسيد ياسر عواد، اللذين بذلا الكثير من التفكير والوقت لتحسين المؤشر، وجميع المعطيات ومعالجتها وكتابة التقرير الذي نضعه بين أيديكم.

كذلك نعبر عن شكرنا للسيد علاء حمدان الذي انضمّ إلى دائرة الأبحاث في الجمعية، وبذل الكثير في سبيل إنتاج المؤشر.

نشكر كذلك أعضاء اللجنة التوجيهية لبناء المؤشر: البروفيسور دافيد نحيماس؛ البروفيسور محمد حاج يحيى؛ البروفيسور يوسي ياهاف؛ البروفيسور راسم خميايسي -الذين رافقوا عمل أعضاء الطاقم وبذلوا الكثير لاستكمال المؤشر الثالث.

نشكر كذلك خبراء المضامين الذين لم يألوا جهداً في تقديم الملاحظات والمشورة: د. خالد أبو عصبه؛ د. عنات بن سيمون؛ د. جوني چال؛ د. نهاية داوود؛ د. رافيت حنانيل؛ السيد محمّد خطيب؛ البروفيسور راسم خميايسي؛ د. سامي معاري؛ د. شلومو سفيرسكي؛ البروفيسور يوسي كاطان.

في الختام، نشكر شولي (شالوم) ديختر الذي أنهى في نهاية السنة الفائتة عشر سنوات من العمل في جمعية سيكوي مديراً عاماً مشاركاً، ساهم شولي مساهمة بالغة في تعزيز المنظمة ونشر رسالتها. نحن على اقتناع تامّ أنّ أفكار شولي، ومساهمته، ومهنته، وإيمانه بعدالة طريقنا، كلّ تلك ستراقدنا على امتداد الطريق. نشكر شولي على كلّ هذه الأمور، ونتمنّى له النجاح في مواصلة دربه.

مع خيات

الحامي علي حيدر ورون چيرليتس

مديران عامان مشاركان

جمعية سيكوي هي منظمة مشتركة لليهود والعرب مواطني الدولة. تعمل من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين اليهود والعرب. تضع الجمعية على عاتقها المسؤولية المدنية لتطوير وعرض مؤشر المساواة بين اليهود والعرب للسنة الثالثة على التوالي. مؤشر المساواة يشكّل ثمرة عمل الكثير من الخبراء العرب واليهود المعروفين في البلاد، والذين ساهموا بوقتهم وطاقاتهم بغية بناء هذا المؤشر المتميز. في السنة الثالثة للمؤشر، يتبين لنا أنّ غياب المساواة بين اليهود والعرب يواصل تدهوره، أي أنّ الفجوات بين المجموعتين أخذت بالتوسع وليس لصالح الجمهور العربي.

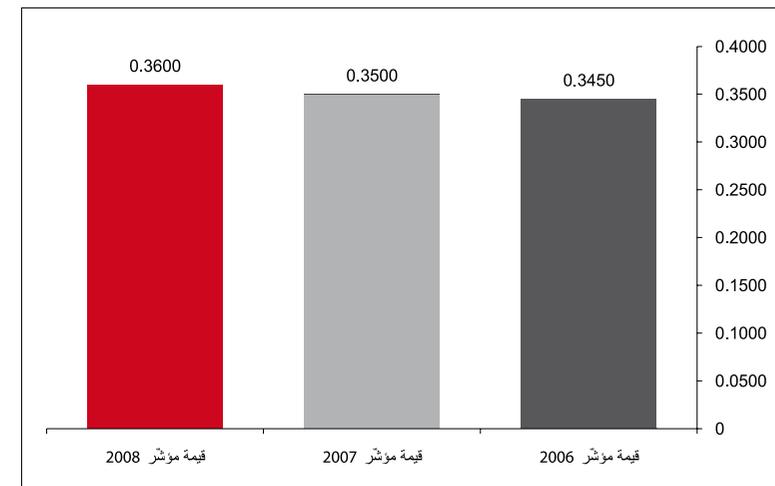
مؤشر المساواة بين اليهود والعرب هو المؤشر التجميعي الأول في إسرائيل، من حيث التحليل المنهجي للفجوات بين اليهود والعرب مواطني الدولة. من خلال المؤشر، نصبو إلى عرض صورة واسعة قدر الإمكان لوضع المساواة بين اليهود والعرب في الكثير من المجالات، وذلك بالاستناد إلى محدوديات بنك المعطيات المتوفرة لدينا. كما المؤشرات التي نُشرت في سنين سابقة، يتمحور المؤشر الحالي في الجانب الاجتماعي الاقتصادي فقط. يشكّل هذا المؤشر أداة مقارنة بين اليهود والعرب في المجالات التالية: الصحة؛ الإسكان؛ التربية والتعليم؛ التشغيل؛ الرفاه الاجتماعي.

بغية تقييم مستوى المساواة تقيماً كمياً بين اليهود والعرب، في كلّ واحد من المجالات المختارة، ومن خلال الدمج اللائق للدلائل والتغيرات، ثمة حاجة إلى بناء مؤشر تجميعي (تكاملي)، بواسطته يمكن ربط جميع التغيرات معاً، وموزنتها في قيمة شاملة واحدة. يمنح المؤشر التجميعي وزناً لكلّ واحدة من المجموعات السكانية حسب حصتها من المجموعة السكانية العامة، ويأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعتين السكائيتين بالنسبة لكلّ واحد من التغيرات، ما يعنيه الأمر هو أنّه، في ظروف المساواة، ستتناسب حصّة كلّ مجموعة في إجمالي "كعكة" الموارد مع حصتها في المجموعة السكانية العامة. تجري موزنة المؤشرات التجميعية الخمسة داخل مؤشر موزون واحد، ويجري تخديد وزن كلّ واحد من المجالات (التربية والتعليم؛ الصحة؛ الرفاه الاجتماعي؛ التشغيل؛ الإسكان) في المؤشر الموزون بالتواؤم مع حصّة كلّ واحد من المجالات من المجموع العام للإنفاق القومي في المجالات الخمسة مجتمعة.

يتحرّك مدى قيم المؤشر بين (-1) و (1)، عندما تكون قيمة المؤشر صفراً، فهو يشير إلى المساواة التامة، وكلّما انحرف المؤشر نحو قيمة "1"، دلّ الأمر على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانية اليهودية، وإن انحرف المؤشر نحو قيمة "1-"، أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانية العربية.

قيمة مؤشر المساواة الموزون للعام 2008 تشير إلى ارتفاع في مستوى عدم المساواة بين اليهود والعرب. أي اتّسع الفجوات بين المجموعتين السكائيتين لغير صالح الجمهور العربي. قيمة مؤشر المساواة للعام 2008 هي 0.3600، وهي مرتفعة نسبياً مقارنةً بمؤشر العام 2007 (الذي بلغ 0.3500) ومؤشر العام 2006 (الذي بلغ 0.3450). بكلمات أخرى: بين العامين 2006 و 2008، حصل ارتفاع مثير للقلق في مؤشر عدم المساواة العامة بين اليهود والعرب (راجعوا الرسم "1").

الرسم "أ" - قيم المؤشرات الموزونة 2006-2008



لشديد أسفنا. يدلّ المؤشر على اتساع في أحجام غياب المساواة في أربعة من المجالات الخمسة التي فُحصت (مجال التربية والتعليم هو الاستثناء). هذا الاتساع يواصل نزعة زيادة الفجوة التي ظهرت منذ إعداد المؤشر الأول في العام 2006.

في ما يلي التغيرات في المؤشر بين العامين 2007 و 2008 بحسب المجالات المختلفة:

الرسم "ب": قيم المؤشرات التجميعية في الصحة، والإسكان، والتعليم، والتشغيل، والرفاه، ومؤشرات المساواة الموزونة 2007-2008



1 بغية إتاحة المقارنة بين مؤسّر 2006 ومؤسّر 2007 ومؤسّر 2008، جرى توحيد في أساس الاحتساب بمساعدة معدّل متحرّك. على نحو احتسب فيه مؤسّر العام 2006 من جديد بصيغة العام 2007 كالتالي: أجرى الاحتساب فقط لمؤسّري الإسكان والرفاه الاجتماعي (ابتداءً من العام 2006، حصل تغيير في قاعدة احتسابهما) للعام 2006 بصيغة 2007، وذلك من خلال تقليل قيمة مؤسّر العام 2007 في هذين المجالين بنسبة ارتفاع هذين المؤسّرين بين مؤسّر 2006 ومؤسّر 2007 بصيغة 2006.

قيمة مؤسّر الصحة للعام 2008

هو الأدنى بين المؤسّرات الخمسة. على الرغم من ذلك، يظهر ارتفاع في قيمة هذا المؤسّر للسنة الثالثة على التوالي؛ وهو ارتفاع يشير إلى اتساع الفجوة لصالح الجمهور اليهودي. وصل مؤسّر الصحة للعام 2008 إلى 0.2225 مقابل 0.2108 (مؤسّر 2007) و 0.2076 (مؤسّر 2006). هذه النتائج تشير إلى تفاقم الوضع. أي اتساع غياب المساواة في مجال الصحة -لغير صالح الجمهور العربي- بنحو 7.1% بدءاً من العام 2006.

قيمة مؤسّر الإسكان للعام 2008

هو مؤسّر مرتفع نسبياً مقارنةً بالسنوات السابقة، ويصل إلى 0.2820، مقابل 0.02706 (2007) و 0.2678 (2006).² هذه النتائج تدلّ على تدهور الوضع واتساع غياب المساواة بين اليهود والعرب في مجال الإسكان بنسبة 5.3% لصالح الجمهور اليهودي.

قيمة مؤسّر التربية والتعليم للعام 2008

يشير إلى تراجع في السنوات الأخيرة: 0.3260 مقابل 0.3413 (2007) و 0.3420 (2006). هذه النتائج تشير إلى تقلص غياب المساواة بنحو 4.7% بدءاً من العام 2006 بين اليهود والعرب.

قيمة مؤسّر التشغيل للعام 2008

يشير إلى حصول ارتفاع: 0.3851 (2008) مقابل 0.3705 (2007). أي ارتفاع بنحو 3.9%؛ وذلك مقابل تراجع بنحو 4.7% بين العامين 2006 و 2007. من 0.3882 إلى 0.3705. الاتجاه العام يشير إلى استقرار في مؤسّر التشغيل.

قيمة مؤسّر الرفاه الاجتماعي للعام 2008

هو الأعلى بين المؤسّرات التجميعية، ويبلغ هذا العام 0.6009 مقابل 0.5595 (2007) و 0.5386 (2006).³ للسنة الثالثة على التوالي. ترتفع قيمة مؤسّر الرفاه الاجتماعي. أي إنّ الفجوات بين العرب واليهود تتسع لصالح الجمهور اليهودي. نتحدث هنا عن ارتفاع حادّ بـ 11.5% بين الأعوام 2006-2008.

تلخيص

يضع مؤسّر المساواة 2008 صورة قائمة أمام الجمهور وصنّاع القرار في الدولة. ينتج غياب المساواة بين اليهود والعرب من الفجوة بين المساهمات الحكومية، ومن الفجوة في امتحان الحصيلّة النهائيّة للسياسات الحكومية على امتداد الوقت بين العرب واليهود. أي نتائج ماهية التنفيذ⁴ لهذه السياسة. الفجوة المذكورة تتجسّد في المجالات التالية:

- في مجال الصحة، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهودي مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.28 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.
- في مجال الإسكان، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهودي مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.39 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.
- في مجال التعليم، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهودي مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.48 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.
- في مجال التشغيل، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهودي مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.62 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.

2 راجعوا الملاحظة الهامشيّة "1".

3 راجعوا الملاحظة الهامشيّة "1".

4 تتجسّد ماهية التنفيذ بقيمة المتغيّرات في المؤسّر. سواء أكانت تلك متغيّرات تعكس استنثار المساهمات المباشرة (كميزانية مكاتب الرفاه، وقوى التدريس، وغيرها)، أم متغيّرات تعكس النواج (كمستوى التعليم، والفقر، والتشغيل، وغيرها).

- في مجال الرفاه الاجتماعيّ، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ جّاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهوديّ مائل لاختبار ماهية التنفيذ جّاه 2.5 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.
- بصورة عامّة، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ جّاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهوديّ مائل لاختبار ماهية التنفيذ جّاه 1.56 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.

ننائج هذا المؤسّر مع انتهاء ثلاث سنوات من المتابعة، تشير -لأسفنا الشديد- إلى تفاقم غياب المساواة بين المواطنين العرب واليهود للسنة الثالثة على التوالي. يتبيّن من المؤسّر أنّ السنة الأخيرة شهدت تدهوراً في غياب المساواة في كلّ واحد من المجالات، باستثناء مجال التربية والتعليم. الصورة التي تُستشفّ من هذه المعطيات مدعاة لأشدّ القلق، وينبغي لها أن تشكّل شارة خذير لصنّاع القرار وللجمهور الواسع. ندعو الحكومة للعمل على نحو فوريّ وطارئ لتقليص الفجوات.